نظم الورقات

للشيخ شرف الدين العمريطي الشافعي

قال الناظم رحمه الله

١) قال الفقير الشرف العمريطي ذو العجز والتقصير والتفريط
٢) الحمد لله الذي قد أظهر علم الأصُول للورى وأشهر
٣) على لسان الشافعي وهونا فهو الذي له ابتداء دونا
٤) وتابعته الناس حتى صار كتباً صغار الحجم أو كبارا
٥) وخير كتبه الصغار ما سمي بالورقات للامام الحرمي
٦) وقد سئلت مدة في نظمه مسهلاً لحفظه وفهمه
٧) فلم اجد مما سئلت بدا وقد شرعت فيه مستمدا
٨) من ربنا التوفيق للصواب والنفع في الدارين بالكتاب

باب أصول الفقه

٩) هاك أُصُول الفقه لفظا لقبا للفن من جزأين قد تركبا
١٠) الأول الأصول ثم الثاني الفقه والجزءان مُفردان
١١) فالأصل ما عليه غيره بُني والفرع ما على سواه ينبني
١٢) والفقه علم كل حكم شرعي جاء اجتهادا دون حكم قطعي
١٣) والحكم واجب ومندوب وما أُبيح والمكروه مع ما حُرما
١٤) مع الصحيح مطلقا والفاسد من قاعد هذان أو من عابد
١٥) فالواجب المحكوم بالثواب في فعله والترك بالعقاب
١٦) والندب ما في فعله الثواب ولم يكن في تركه عقاب
١٧) وليس في المباح من ثواب فعلا وتركا بل ولا عقاب
١٨) وضابط المكروه عكس ما ندب كذلك الحرام عكس مايجب
١٩) وضابط التصحيح ما تعلقا به نفوذٌ واعتدادُ مطلقا
٢٠) والفاسد الذي به لم تعتدد ولم يكن بنافذ إذا عقد

٢١) والعلم لفظ للعموم لم يخص ... للفقه مفهوما بل الفقه أخص
٢٢) وعلمنا معرفة المعلوم ... إن طابقت لوصفه المحتوم
٢٣) والجهل قُل تصور الشيء على ... خلاف وصفه الذي به علا
٢٤) وقيل حدُّ الجهل فقد العلم ... بسيطا أو مُركبا قد سُمِّي
٢٥) بسيطه في كل ما تحت الثرى ... تركيبه في كل ما تُصوِّرا
٢٦) والعِلْمُ إمَّا باضطرار يحصل ... أو باكتساب حاصل فالأول
٢٧) كالمستفاد بالحواس الخمس ... بالشمِّ أو بالذوق أو باللمس
٢٨) والسمع والإبصار ثم التالي ... ما كان موقوفا على استدلال
٢٩) وحدُّ الاستدلال قل ما يجتلب ... لنا دليلا مرشدا لما طلب
٣٠) والظن تجويز امريء أمرين ... مرجحا لأحد الأمْرين
٣١) فالراجح المذكور ظنا يسمى ... والطرف المرجوح يُسمى وهما
٣٢) والشك تحرير بلا رُجحان ... لواحدٍ حَيْثُ استوى الأمرَانِ
٣٣) أما أُصُولُ الفِقْهِ معنى بالنظر ... للفنِّ في تعريفه فالمعتبر
٣٤) في ذاك طُرْقُ الفقه أعني المُجملة ... كالأمر أو كالنهي لا المفصلة
٣٥) وكيف يستدل بالأصول ... والعالِمُ الذي هو الأصولي

أبواب أصول الفقه

٣٦) أبوابها عشرون بابا تُسرد ... وفي الكتاب كلها ستُورد
٣٧) وتلك أقسام الكلام ثما ... أَمْرٌ ونَهْيٌ ثم لفظ عمَّا
٣٨) أو خُص أو مُبيَّنٌ أو مجمل ... أو ظاهرٌ مَعْنَاه أَوْ مُؤوَّلُ
٣٩) وَمُطْلَقُ الأفعال ثُمَّ ما نُسخ ... حُكْماً سِوَاهُ ما به قد انتسخ
٤٠) كذلك الإجماع والاخبارُ مع ... حظر ومع إباحة كُلٌّ وَقَعْ
٤١) كذا القياس مُطلقا لِعِلَّه ... في الأصل والترتيب للأدلهْ

٤٢) والـوصْـفُ في مُفْتٍ ومُستفتٍ وهـكـذا أحكـامِ كُلِّ مُجْتهـدْ عُهـدْ

باب أقسام الكلام

٤٣) أقـلُّ ما مِنـه الكـلام ركِّبُـوا إسمـان أو إسْمُ وفعـلُ كاركبـوا
٤٤) كذاك في فعـل وحـرف وجـدا وجـاء من اسم وحـرف في النـدا
٤٥) وقـسـم الكـلامِ للإخبـار والأمـر والـنـهي والاستخبـار
٤٦) ثُمَّ الكـلامُ ثانيـاً قد انقسم إلـى تمـنٍّ ولـعـرض وقـسـم
٤٧) وثـالـثـا إلى مجـاز وإلى حقيـقـة وحـدُّهـا ما استُعْمِـلا
٤٨) من ذاك في موضـوعه وقيل ما يجـري خطاباً في اصطلاح قُدِّمـا
٤٩) أقْسـامُـهـا ثلاثـةُ شرعي والـلغـوي الـوضـع والعُـرْفيُّ
٥٠) ثُمَّ الـمجـازُ ما به تُجُـوزا في اللفظ عن موضـوعـه تجـوُّزا
٥١) بنـقص أو زيـادة أو نقـلِ أو استـعـارةٍ كنَـقْصِ أهْـلِ
٥٢) وهُـوَ المـراد في سؤال القـرية كمـا أتى في الـذِّكْـر دون مِرْيـة
٥٣) وكـازديـاد الكـاف في كمثله والـغـائط المنقـول عن مَحلِّهِ
٥٤) رابِـعُـهـا كقـولـه تعـالى يُريـد أَنْ ينـقض يعـنـي مالا

بـاب الأمـر

٥٥) وَحـدهُ استـدعـاء فعـل واجب بالقـول ممـن كان دون الطالب
٥٦) بصيغـة افعـل فالوجوب حُقِّقا حيث القـرينـة انتفت وأُطلقـا
٥٧) لا مَع دليـل دلنـا شرعـا على إبـاحـة في الفعـل أو ندب فلا
٥٨) بل صرْفُـه عن الوجوب حُتِّما بحـمـله على الـمُـراد منهمـا
٥٩) وَلَـمْ يُفِـدْ فَوْراً ولا تكـرارا إن لم يرد ما يقـتضي التكـرارا

٦٠) والأمْرُ بالفعل المُهِمِّ المُنْحَتِمِ   أمْرٌ به وبالذي به يتم
٦١) كالأمر بالصلاة أمْرٌ بالوضو   وكل شيء للصلاة يُفرض
٦٢) وحيثما إن جيء بالمطلوب   يُخرج به عن عُهدة الوجُوبِ

باب النهي

٦٣) تعريفه استدعاء ترك قد وجب   بالقول ممن كان دون من طلب
٦٤) وأمرنا بالشيء نهي مانع   من ضده والعكس أيضاً واقع
٦٥) وصيغة الأمر التي مضت تردْ   والقصد منها أن يباح ما وجد
٦٦) كما أتت والقصد منها التسوية   كذا لتهديد وتكوين هيه
٦٧) والمؤمنون في خطاب الله   قد دخلوا إلا الصبي والساهي
٦٨) وذو الجنون كلهم لم يدخلوا   والكافرون في الخطاب دخلوا
٦٩) في سائر الفروع للشريعة   وفي الذي بدونه ممنوعه
٧٠ وذلك الإسلام فالفروع   تصحيحها بدونه ممنوع

باب العام

٧١) وحده لفظ يعُمُّ أكثرا   من واحد من غير ما حصر يُرى
٧٢) من قولهم عممتهم بما معي   ولتنحصر ألفاظه في أربع
٧٣) الجمع والفرد المعرفان   باللام كالكافر والإنسان
٧٤) وكل مبهم من الأسماء   من ذاك ما للشرط من جزاء
٧٥) ولفظ من في عاقل ولفظ ما   في غيره ولفظ أي فيهما
٧٦) ولفظ أين وهو للمكان   كذا متى الموضوع للزمان
٧٧) ولفظ لا في النكرات ثم ما   في لفظ من أتى بها مستفهما
٧٨) ثُمَّ العموم أُبْطِلت دعواه   في الفعل بل وما جرى مجراه

باب الخاص

٧٩) والخاص لفظ لا يعم أكثرا من واحد أو عمَّ مع حصر جرى
٨٠) والقصد بالتخصيص حيثما حصل تمييز بعض جملة فيها دخل
٨١) وما به التخصيص إما متصل كما سيأتي آنفاً أو منفصل
٨٢) فالشرط والتقييد بالوصف اتصل كذاك الاستثنا وغيرها انفصل
٨٣) وحدُّ الاستثناء مابه خرج من الكلام بعض مافيه اندرج
٨٤) وشرطه أن لا يرى منفصلا ولم يكن مستغرقا لما خلا
٨٥) والنطق مع إسماع من بقربه وقصده من قبل نطقه به
٨٦) والأصل فيه أنَّ مستثناه من جنسه وجاز من سواه
٨٧) وجاز أن يقدم المستثنى والشرط أيضاً لظهور المعنى
٨٨) ويُحْملُ المطلق مهما وجدا على الذي الوصف منه قُيِّدا
٨٩) فمطلق التحرير في الأيمان مقيد في القتل بالإيمان
٩٠) فيحمل المطلق في التحرير على الذي قيد في التكفير
٩١) ثُمَّ الكتاب بالكتاب خصصوا وسُنة بسنة تخصص
٩٢) وخصصوا بالسنة الكتابا وعكسه استعمل يكن صوابا
٩٣) والذِّكر بالإجماع مخصوصٌ كما قد خُص بالقياس كلٌّ منهما

باب المجمل والمبين

٩٤) ما كان مُحتاجاً إلى بيان فمجمل وضابط البيان
٩٥) إخراجه من حالة الإشكال إلى التجلي واتضاح الحال
٩٦) كالقرء وهو واحد الأقراء في الحيض والطُّهر من النساء

٩٧) والـنصُّ عُرْفـاً كُلُّ لفظ وارد ... لم يحـتمـل إلا لمعنى واحـد
٩٨) كقـد رأيتُ جعفـراً وقيـل ما ... تأويـله تنـزيـله فليُعـلما
٩٩) والظاهـر الـذي يفيد ما سمع ... معنى سوى المعنى الـذي له وضـع
١٠٠) كالأسـد اسم واحـد السباع ... وقـد يرى للرجـل الـشـجـاع
١٠١) والظاهر المذكور حيث أشكلا ... مفـهـومـة فبـالـدلـيـل أولا
١٠٢) وصـار بعـد ذلـك التأويـل ... مقـيـداً في الاسـم بالـدلـيـل

بـاب الأفعـال

١٠٣) أفعـال طه صاحبُ الشـريعة ... جمـيـعـهـا مرضـيـة بديـعـة
١٠٤) وكـلهـا إمـا تُسـمى قُرْبـه ... فطاعـة أو لا ففـعـل الـقُـرْبـه
١٠٥) من الخصـوصيات حيث قاما ... دلـيـلها كوصـله الـصـيـامـا
١٠٦) وحيث لم يقم دليلهـا وجب ... وقـيـل موقـوف وقيـل مستحب
١٠٧) في حقـه وحـقـنـا وأمـا ... مالـم يكـن بقـربـه يسـمـى
١٠٨) فإنـه في حقـه مبـاح ... وفـعـله أيـضـا لنـا يُبـاح
١٠٩) وإن أقـر قول غيـره جعـل ... كقـولـه كذاك فِعْـلٌ قد فعـل
١١٠) وما جرى في عصره ثم اطلع ... عليـه إن أقـره فليُـتَّـبـع

بـاب النسـخ

١١١) النَّسـخ نَقْـلٌ أوْ إزالـةٌ كمـا ... حكـوه عن أهـل اللسـان فيهمـا
١١٢) وحـدُّهُ رَفْعُ الخطاب اللاحق ... ثبـوت حُكـم بالخـطاب السـابق
١١٣) رفـعـاً على وجـه أتى لولاه ... لكـان ذاك ثابـتـا كمـا هو
١١٤) إذا تراخى عنـه في الـزمـان ... ما بعـده من الـخـطاب الـثـاني
١١٥) وجـاز نسخ الرسم دون الحكم ... كذاك نسـخ الحكم دون الـرسم
١١٦) ونسـخ كل منهمـا إلى بدل ... ودونـه وذاك تخـفـيـف حصـل

١١٧) وجاز أيضاً كون ذلك البدل أخفُّ أو أشدُّ ممَّا قد بطل
١١٨) ثُم الكِتابُ بالكتاب يُنْسخ كسُنَّةٍ بسُنَّةٍ فتُنسخُ
١١٩) ولم يجز أن ينسخ الكتاب بسنة بل عكسه صوابُ
١٢٠) وذُو تواتر بمثله نُسخْ وغيره بغيره فلينتسخ
١٢١) واختار قومُ نسخ ما تواترا بغيره وعَكْسُهُ حتماً يُرى

باب في بيان ما يفعل في التعارض بين الأدلة والترجيح

١٢٢) تَعارُضُ النُّطقين في الأحكام يأتي على أربعة أقسام
١٢٣) إما عُموم أو خُصوص فيهما أو كُلُّ نُطْقٍ فيه وَصْفُ منْهُما
١٢٤) أو فيه كلٌّ منهما ويُعتبر كُلٌّ من الوصفين في وجهٍ ظهرْ
١٢٥) فالجمع بَيْن ما تعارضا هُنا في الأولين واجبٌ إنْ أمْكنا
١٢٦) وَحَيْثُ لا إمْكان فالتوقُّفُ ما لَمْ يكُن تاريخ كُلٍّ يُعْرَفُ
١٢٧) فإن علِمْنا وقت كُلٍّ مِنْهما فالثَّان ناسِخُ لما تقدَّما
١٢٨) وخِصصوا في الثالث المعلوم بذي الخصوص لفظ ذي العموم
١٢٩) وفي الأخير شطر كل نُطْقٍ من كُلِّ شق حُكم ذاك النُّطْقِ
١٣٠) فاخْصُصْ عُمُوم كُلِّ نُطق منهما بالضد من قسميه واعرفنهما

باب الاجماع

١٣١) اتفاق كل أهل العصر أي علماء الفقه دون نُكر
١٣٢) على اعتبار حُكم أمرٍ قد حدث شرعاً كحُرْمَة الصلاة بالحدث
١٣٣) احتج بالاجماع من ذي الأمة لا غيرها إذ خصصت بالعصمة
١٣٤) كل إجماع فحجة على من بعده في كل عصر اقبلا

١٣٥) انقراض عصره لم يشترط ... أي في انعقاده وقيل مشترط
١٣٦) يجز لأهله أن يرجعوا ... إلا على الثاني فليس يمنع
١٣٧) يعتبر عليه قول من ولد ... وصار مثلهم فقيها مجتهد
١٣٨) يحصل الاجماع بالأقوال ... من كل أهله وبالأفعال
١٣٩) وقول بعض حيث باقيهم فعل ... وبانتشار مع سكوتهم حصل
١٤٠) ثم الصحابي قوله عن مذهبه ... على الجديد فهو لا يحتج به
١٤١) وفي القديم حُجة لما ورد ... في حقهم وضعفوه فليُرَدْ

باب بيان الأخبار وحكمها

١٤٢) والخبر اللفظ المُفيد المحتمل ... صدقاً وكذباً منه نوعٌ قد نُقل
١٤٣) تواتراً للعلم قد أفادا ... وما عدا هذا اعتبر آحادا
١٤٤) فأول النوعين ما رواه ... جمعٌ لنا عن مثله عزاه
١٤٥) وهكذا إلى الذي عنه الخبر ... لا باجتهاد بل سماعٍ أو نظرْ
١٤٦) كل جمع شرطه أن يسمعوا ... والكذب منهم بالتواطي يُمنع
١٤٧) ثانيهما الآحادُ يُوجبُ العمل ... لا العلم لكن عنده الظنٌّ حصل
١٤٨) لمرسل ومسند قد قسما ... وسوف يأتي ذكر كل منهما
١٤٩) فحيثما بعض الرواة يُفقد ... فمرسلٌ وما عداه مسند
١٥٠) للاحتجاج صَالِحٌ لا المُرسل ... لكن مراسيل الصحابي تُقبل
١٥١) كذا سعيد بن المسيب اقبلا ... في الاحتجاج ما رواه مرسلا
١٥٢) وألحقوا بالمسند المعنعنا ... في حُكمه الذي له تبينا
١٥٣) وقال من عليه شيخه قرا ... حدثني كما تقول أخبرا
١٥٤) ولم يقل في عكسه حدثني ... لكن يقول راوياً أخبرني
١٥٥) وحيث لم يقرأ وقد أجازه ... يقول قد أخبرني إجازه

بـاب القيـاس

١٥٦) أمَّـا الـقيـاس فهـو رَدُّ الفـرع ... للأصـل في حكـم صحـيـح شرعـي
١٥٧) لِعـلةٍ جامـعـة في الـحُـكـم ... ولـيـعـتـبـر ثلاثـة في الـرسـم
١٥٨) لعـلَّة أضـفـه أو دلالـة ... أو شبـه ثُمَّ اعـتـبـر أحْـوالـه
١٥٩) أوَّلُـهَـا مَا كان فيـه الـعِـلَّة ... مُوجـبـة للحُـكْـم مُسْـتـقـلَّه
١٦٠) فضـربـه للوالـديـن ممتـنـع ... كقـول أُفٍّ وهـو للإيـذاء مُنـع
١٦١) والـثـان مالـم يوجب الـتعليـل ... حُكـمـا بـه لكـنـه دلـيـل
١٦٢) فيستـدل بالـنـظيـر المعتبـر ... شرعـا على نظيـره فيـعـتـبـر
١٦٣) كقـولـنـا مال الـصـبـي تلزم ... زكـاتـه كبـالـغ أي للنـمـو
١٦٤) والـثـالـث الفـرع الـذي ترددا ... ما بيـن أصليـن اعـتـبـاراً وُجِـدا
١٦٥) فيـلتـحـق بأي ذيـن أكـثـرا ... من غيـره في وصفـه الـذي يُرى
١٦٦) فلْيُـلحَـق الـرقيـق في الإتـلاف ... بالـمـال لا بالـحـر في الأوصـاف
١٦٧) والشـرط في القيـاس كون الفرع ... منـاسـبـا لأصـله في الـجـمـع
١٦٨) بأن يكـون جامـع الأمـريـن ... منـاسـبـاً للحُـكـم دون ميـن
١٦٩) وكـون ذاك الأصْـل ثابتـاً بمـا ... يُوافـق الـخـصـميـن في رأييـهـمـا
١٧٠) وشـرط كل علة أن تطرد ... في كل معـلولاتـهـا الـتـي ترد
١٧١) لم ينتـقض لفـظا ولا معنى فلا ... قيـاس في ذات انـتـقـاض مسجـلا
١٧٢) والـحُكم من شروطـه أن يتبعـا ... علتـه نفـيـا وإثـبـاتـا معـا
١٧٣) فهـي الـتـي له حقيـقـا تجلب ... وهـو الـذي لهـا كذاك يُجـلـب
١٧٤) لا حُكْم قبـل بعثـة الـرسـول ... بل بعـدهـا بمـقـتـضى الـدليـل
١٧٥) والأصـل في الأشيـاء قبل الشرع ... تحـريـمـهـا لا بعـد حُكـم شرعـي
١٧٦) بل ما أحـل الـشـرع حللنـاه ... ومـا نهـانـا عنـه حرَّمْـنـاه

١٧٧) وحيْثُ لم نجد دليل حِلّ ... شرعاً تمسكنا بحكم الأصل
١٧٨) مستصحبين الأصل لا سواه ... وقال قومٌ ضدَّ ما قلناه
١٧٩) أي أصْلُها التحليل إلا ما ورد ... تحريمها في شرعنا فلا يُرد
١٨٠) وقيل إنَّ الأصْل فيما ينفع ... جوازه وما يَضُرُّ يُمْنعُ
١٨١) وحَدُّ الاستصحاب أخْذُ المُجْتَهِدْ ... بالأصل عن دليل حُكْمٍ قَدْ فُقِدْ

باب ترتيب الأدلة

١٨٢) وَقَدَّمُوا من الأدِلَّة الجلي ... على الخَفِي باعتبار العمل
١٨٣) وقدموا منها مفيد العلم ... على مفيد الظنِّ أي للحكم
١٨٤) إلا مع الخُصُوص والعُمُوم ... فليُؤت بالتخصيص لا التقديم
١٨٥) والنطق قدِّم عن قياسهم تَفِ ... وقدَّمُوا جليَّهُ على الخفي
١٨٦) وإن يكن في النطق من كتاب ... أو سُنَّةِ تغيير الاستصحاب
١٨٧) فالنُّطْقُ حُجَّةٌ إذاً وإلَّا ... فكُنْ بالاستصحابِ مُسْتدلا